النتائج العامة

نتائج الدراسة:

لقد اسفرت هذه الدراسة في اختبارها الامبريقي للفرضيات الدراسة على النتائج التالية :

1-الفرضية الأولى :

لقد خلصت هده الدراسة بعد التحقق الأمبريقي للفرضية الأولى على صدقها ، والتي تشير إلى علاقة مختلف التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري بأوضاع الطبقة الوسطى حيث تدل الشواهد الكمية و الكيفية على تراجع و تدهور أوضاع هده الطبقة الاقتصادية و الاجتماعية .

1-الأوضاع الاقتصادية:

وفي هدا الإطار كشفت الدراسة أن أفراد الطبقة الوسطى يعانون من تراجع في أوضاعهم الاقتصادية ،نتيجة السياسات التي انتهجتها الدولة على رأسها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، الذي ابعد الدولة عن التخطيط المركزي كأسلوب للتنمية الشاملة ،وحصار الدور القيادي للقطاع العام و تراجع دور الدولة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي (عدم الالتزام بسياسة التوظيف التي كانت متبعة من قبل ، ارتفاع معدلات البطالة ، إلغاء الدعم ، ارتفاع نسبة التضخم...الخ) و انحسار الكثير من شروط "الوجود " الاجتماعية التي كانت فاعلة في تدعيم الأوضاع الطبقية للطبقة الوسطى ،ونلمس هذا من خلال عدم كفاية دخل أفراد هذه الطبقة لسد الحاجات الأساسية لأسرهم،وذلك من خلال عدم إمكانية الادخار حيث تدل الشواهد الكمية على ذلك بنسبة (76.5%) ،رغم سياسات الدولة التي سعت الى تحسين منظومة الأجور و الرفع منها خاصة لبعض فئات هذه الطبقة ، الى أن عدم التوازن بين الأجور ، و مستوى الأسعار ، حال دون ذلك ، و أضعف القدرة الشرائية لهاته الطبقة،وما يؤكد ذلك أكثر هو عدم رضا هده الطبقة على الدخل الشهري المتحصل عليه ،رغم تعدد مصادر دخل هذه الطبقة،بعمل اغلب زوجات أفراد العينة،حيث يوجد

ارتباط عالي بين المتغيرين (الرضا، الدخل)فبعد حساب معامل ارتباط "**سيبر مان**" لهذين المؤشرين توصلت الى نتيجة(351 +)[1] وهي تشير الى ارتباط عالي عند مستوى معنوية0.01،ونفس النتيجة خلصنا إليها عند حساب الارتباط بين متغيري الدخل ومستوى المعيشة ،وذلك بنتيجة(421 +)[2]،وهو ارتباط عالي عند مستوى معنوية 0.01,وهذا يعبر على ضعف دخل هذه الطبقة رغم المكانة الاجتماعية التي يحتلها أفرادها،والمهنة التي يمارسونها ،و المستوى التعليمي المتحصل عليه ،فرغم هذه الامتيازات لم يتحقق لأبناء هذه الطبقة ،مستوى اقتصادي جيد،ولم تمكنها حتى من امتلاك سكن لائق يوفر لها الاستقرار الاجتماعي ،أو حتى وسيلة نقل –سيارة–التي أصبحت من الضروريات التي أفرزتها سياسة الانفتاح،في ظل النمو السكاني المتزايد و التوسع العمراني.

2–الاوضاع الاجتماعية:

ان التدهور في الأوضاع الاقتصادية الذي مس أبناء الطبقة الوسطى ،انعكس على أوضاعها الاجتماعية ،فالطبقة الوسطى التي تشكلت داخل القطاع العام ،وتولت الإشراف على تطبيق مشاريع التنمية ،كانت تعيش ظروف اجتماعية تنبئ بالمكانة الاجتماعية التي تتبوأها ،ومستوى معيشي جيد ،إلا أن التحولات التي يشهدها المجتمع ،وتراجع الدور الاجتماعي للدولة ،أدى الى تراجع أوضاعها الاجتماعية في الفترة الحالية حيث تدل الشواهد الكمية بأعلى نسبة و المقدرة ب (71.5%)من مجتمع الدراسة ان مستواهم المعيشي متوسط ،وأنهم بالكاد يكفون التزاماتهم الأسرية،وبالتالي هم غير راضون عنه،وذلك بنسبة (79%) ،مما يجعل تفكير أبناء هذه الطبقة ينحصر في كيفية تلبية حاجيات أسرها (بدل التفكير في الإبداع و الانجاز)،وبالتالي التفكير في العمل الإضافي ،وهذا يعبر عن انشغال هذه الطبقة أكثر بالجانب المادي ،وسيطرت معيار الثروة "الدخل

[1]-انظر الجدول رقم (9) في الملحق.
[2]-نفس الجدول.

المرتفع" على قيم أفرادها،هذا يجعلها تفقد بعض الرموز تعتز بها،بوصفها تحتل مكانة اجتماعية هامة داخل السلم الطبقي ،وتقوم بدور قيادي .

إضافة الى تراجع مستواها المعيشي،فالأحياء السكنية التي يتجمع فيها أبناء هذه الطبقة تعكس حالتهم الاجتماعية وأساليب حياتهم ،وطرق تنشئتهم،إذ تشير الشواهد الكمية الى أن ثلثي مجتمع الدراسة بالتقريب(96.5%)يقطنون بأحياء متوسطة وهي الأحياء التي تستقطب الفئات الجديدة الصاعدة في السلم الاجتماعي ،خاصة شرائح الطبقة الوسطى،وهي تعكس حياة اجتماعية غير مقبولة ومرضية لهذه الشريحة.

ضف الى ذالك فان نظام اقتصاد السوق المتبع يعتمد على المصلحة الفردية ،وبالتالي الابتعاد عن خدمة الفرد،نظرا لتبنيه مبدأ تحقيق اكبر قدر من الربح المادي ،وبالتالي التركيز على باب الاستثمار حتى في مجال الصحة و التعليم،وهذا انعكس أيضا على الأوضاع الاجتماعية لأبناء هذه الطبقة،فرغم سياسة مجانية التعليم،و التداوي الى أن ذلك في الواقع يواجه الكثير من العراقيل ،خاصة اذا ما تطرقنا الى فاتورة العلاج وشراء الدواء ،والتحاليل و الأشعة..الخ ،أو تكلمنا عن مصاريف التعليم الخاصة بشراء الكتب و الدروس الخصوصية،هذه المصاريف ترهق ميزانية أبناء هذه الطبقة وتنعكس سلبا على أوضاعهم الاجتماعية،وإذا حسبنا معامل الارتباط بين متغيري (العلاج،الدخل)كان الارتباط وثيقا بنتيجة (322+)[1]عند مستوى معنوية0.01.

مما سبق وحسب الشواهد الكمية و الكيفية للدراسة،نتوصل الى تراجع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للطبقة الوسطى الجزائرية في ظل مختلف التحولات التي شهدها المجتمع في الفترة الحالية،وسيطرت معيار الدخل ،كأساس للتمايز الطبقي،هذا ما جعل أفراد هذه الطبقة يقتربون من الطبقة الدنيا ،التي يتميز أفرادها بسيطرة فكرة الانشغال

[1]-انظر الجدول رقم (9) في الملحق.

بالاسترزاق على حساب اي شيء اخر.

الفرضية االثانية:

من خلال التحقق الامبريقي للفرضية الثانية توصلنا الى معرفة أهم التغيرات التي تعرضت لها الطبقة الوسطى ، ووعيها بموقعها و انتمائها الطبقي في ظل السياسات التي شهدها المجتمع في الفترة الحالية.

1-نوع التغيرات التي تشهدها الطبقة الوسطى :

كما اشرنا في النتيجة الأولى الى أن الطبقة الوسطى الجزائرية تأثرت بمختلف التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري و انعكس ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية و لفهم نوعية هذه التغيرات أكثر تفيد الشواهد الكمية بالأغلبية ،أن أوضاعها لم تتحسن بسبب تدني القدرة الشرائية لأفراد هذه الطبقة و ارتفاع الأسعار بنسب لم يسبق لها مثيل في الفترات التاريخية الماضية، و هذا ما يؤيده معامل ارتباط الرتب عند حسابه للارتباط بين متغيري الدخل و نوع التغير في الوضعية الاجتماعية حيث كانت النتيجة (420+)* عند مستوى معنوي 0.01 و هو يدل على الارتباط الكبير بين المتغيرين،أما عن الفترة التاريخية التي كان فيها التغير فهي تشير الى الفترة الحالية من (2000 -2009) ،والتي عرفت تبني سياسات مكثفة،شملت مختلف مجالات الحياة "الاقتصادية ،السياسية،الاجتماعية".

2-الانتماء الطبقي:

كشفت الدراسة فيما يخص تصور أبناء الطبقة الوسطى لانتمائهم الطبقي ،ووعيهم للمواقع الطبقية داخل البناء الاجتماعي ،وطبيعة الفوارق التي تحكم ذلك.

*-انظر الجدول رقم (9) في الملحق,

وتجمع عينة الدراسة على ازدياد حدة الفوارق الطبقية في الفترة الأخيرة في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري وهذا ما تبينه الشواهد الكمية لرسمهم للخريطة الطبقية للمجتمع الجزائري ،و توزيع مختلف الفئات و الشرائح الاجتماعية عليها ،أما عن المعايير التي تبنتها عينة الدراسة كأسس لهذا التصنيف ،يتصدر معيار الدخل بنسبة (36 %) بقية المعايير ،باعتباره –حسب تصريح المبحوثين–المتحكم في باقي المعايير ،فهو الأساس وراء الفوارق الطبقية الموجودة داخل المجتمع ،وهذا ما يؤكده معامل ارتباط الرتب(سيبرمان) عند حساب الارتباط بين الدخل و الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها أفراد الطبقة الوسطى ، حيث كانت النتيجة (441+)* عند مستوى معنوية 0.01 و هو يؤكد درجة الارتباط الوثيق بين المتغيرين.

وعليه يمكن القول بأن الثروة "الدخل" يشكل عامل أساسي لخلق التمايز الاجتماعي بين أفراد المجتمع في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري ، و تواري عوامل أخرى و تراجعها مثل التعليم و المهنة ،حيث لم تعد تشكل أساسا للتمايز الاجتماعي ،ولا سببا من الأسباب.

3–طبيعة التخصصات الدراسية و المهن التي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى:

يرتبط هذا المؤشر و يكمل وعي الطبقة الوسطى لفهم موقعها الطبقي ، و متطلباته ، ومعايير تحديده وتشير الشواهد الكمية و الكيفية بالأغلبية الى تفضيل أفراد الطبقة الوسطى و ذلك بنسبة (96.5 %) أن يواصل أبنائها تعليمهم بالجامعة و حصولهم على شهادة ، فبالرغم من إيمانهم بان هذا المعيار لم يعد أساس التمايز الاجتماعي إلا أنهم يعتبرونه كأحد الرموز التي تخص هذه الطبقة ، و بأنه قيمة اجتماعية يجب المحافظة عليها ، أما عن التخصصات الدراسية التي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى نجد في الأولوية الأولى تخصص طب و الهندسة المعمارية والصيدلة و هي تخصصات لا تعتمد في

*-انظر الجدول رقم (9) في الملحق.

توظيفها على الدولة بل يمكن الاستثمار فيها، بالاشتغال في القطاع الخاص في حالة عدم توفر فرصة العمل داخل القطاع العام ، و هذه التخصصات تمثل القطاع ألخدماتي الذي اكتسب أهمية كبرى في القرن العشرين ، في ظل التحولات التي شهدها المجتمع ، و انتعاش القطاع الخاص ،هذا بالإضافة الى إمكانية الحصول على دخل مرتفع(ازدواجية العمل) يضمن عيشة كريمة ،و يحقق مكانة اجتماعية داخل الترتيب الطبقي .

أما عن المهنة التي تستقطب أفراد هذه الطبقة ، فهي تتسق مع ما سبق وهي (الطب و الأعمال الحرة و الهندسة) ،وهذا يوضح تغير اتجاه أفراد الطبقة نحو المهن في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع خاصة الانفتاح الاقتصادي و نمط الاستثمار ،جعل هاته الفئة تفكر أكثر في المهن التي لا تعتمد على الدولة في التوظيف ، بل المهن التي يمكن الاستثمار فيها من جهة ، والتي توفر دخل جيد من جهة أخرى و هذا يؤكد تحقق الفرضية الثانية حيث أسفرت مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري على وعي أبناء الطبقة الوسطى بمواقعهم داخل البناء الاجتماعي و تحديد أسس التمايز و الفوارق الطبقية لمحاولة إعادة انتاج هذه الطبقة و المحافظة على مكانتها الاجتماعية

الفرضية الثالثة:

خلصت الدراسة في اختبارها الامبريقي للفرضية الثالثة الى تحديد الأفاق و التصورات المستقبلية لأبناء الطبقة الوسطى في ظل مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في الفترة الحالية من خلال رصد الحراك الاجتماعي لهذه الطبقة ,و الدور المنوط بها ,ومختلف انساق القيم الشائعة بين أوساطها .

1-الحراك الإجتماعي:

ذكرنا فيما سبق أن الطبقة الوسطى حديثة التكوين –بعد الاستعمار–وان تشكلها و اتساعها يرجع الى السياسات التي تبنتها الدولة في تلك الفترة ,على رأسها "مبدأ ديمقراطية التعليم "

وفتح أبواب المعرفة و التكوين أمام جميع الشرائح الاجتماعية ,مما خلق قنوات ساهمت في التنقل الاجتماعي ,والصعود في الترتيب الطبقي ,وقد دلت الشواهد الكمية بالأغلبية على أن المستوى الدراسي لآبائهم لا يتعدى في أحسن الأحوال المستوى الابتدائي ,وان المهن التي كانوا يمارسونها ,محصورة للأغلبية بين "الفلاح و العامل",وهذا يشير الى وجود حركية اجتماعية في تلك الفترة ,سمحت لأبنائهم –أفراد عينة الدراسة–بممارسة مهنتهم الحالية ,

وللحفاظ على هذه المكانة تدل الشواهد الكمية للدراسة على تفضيل أبناء هذه الطبقة اختيار الزوجة من نفس الطبقة –باعتبار الزواج احد قنوات الحراك الاجتماعي –وذلك بنسبة(81%) ,لان ذلك سيخلق نوع من التوافق و التفاهم بين الطرفين ,ويخلق الاستقرار الأسري .

إضافة الى موقف أبناء هذه الطبقة الوسطى من عمل الزوجة ,باعتباره يحافظ على الانتماء الطبقي ,لأنه يزيد من دخل الأسرة ,مما يسمح لها بتحقيق مستوى معيشي أفضل ,

أما عن الرؤيا المستقبلية للحراك الاجتماعي لأبناء الطبقة الوسطى ,وهل هناك فرصة للصعود في السلم الاجتماعي لأبنائهم ,تشير الشواهد الكمية بنسبة(44.5%) بأنها لا تعتقد بوجود فرص للارتقاء في السلم الاجتماعي ,بسبب مختلف التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري ,والتي أدت الى تراجع أوضاعهم الاقتصادية,و الاجتماعية ,في حين هناك نسبة (33%) التي ترى إمكانية حدوث ذلك ,خاصة و إن معظم المهن التي تستقطب هذه الطبقة ,لم تعد محصورة في مجال الوظيف العمومي ,بل تجاوزته الى القطاع الخاص بعد سياسة الانفتاح و الاستثمار التي تبنتها الدولة ,وهذا يشير الى محاولة أبناء هذه الطبقة البحث عن أنفسهم ,وإعادة تموقعهم داخل البناء الطبقي.

2–دور الطبقة الوسطى:

تشير نتائج الدراسة الى تراجع دور الطبقة الوسطى التي يرجع تشكلها الى القطاع العام ,والسياسات التي انتهجها (ديمقراطية التعليم ,إستراتيجية التصنيع ....الخ)والتي ركزت على الدور القيادي للدولة ,التي عملت على تحسين مستوى المعيشة ,وتقديم الخدمات الاجتماعية ,ودعم الأسعار ,وتحسين الأجور...الخ,وكان المستفيد الأول من هذه السياسات هم أفراد الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها ,إلا أن التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري قلصت من ادوار هذه الأخيرة ,إذ تدل الشواهد الكمية بنسبة(65.5%)على انها لا تملك أي سلطة ,وبنسبة(68%)على عدم مشاركتها في اتخاذ القرار حول القضايا التي تهم المجتمع ,وهذا يشير الى فقد هذه الطبقة لأهميتها في قيادة الدور الاجتماعي والسياسي للمجتمع .

أما من حيث مشاركتها في التنمية فتصرح الأغلبية بنسبة(86%)بأنها أساس تنمية المجتمع ,ويعود هذا الى سياسة الدولة بعد الاستقلال و تخطيطها لذلك ,حيث تضم هذه الطبقة مختلف المستويات العلمية و التقنية ذات الكفاءة للقيام بذلك ,هذا رغم تراجع أوضاعها ,إلا أن ذلك لم يؤثر على عزمها وسعيها لتحسين ظروف المجتمع.

أما عن الممارسة السياسية لهذه الطبقة ،فتدل الدراسة بنسبة (45.5%)أنهم لا يمارسون السياسة،بسبب الأوضاع التي يعيشونها ،والتي تلهيهم عن التفكير في ذلك ,لسيطرت أولويات تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية الأسرية،بعكس الفترة السابقة (60و70) اين لعبت هذه الطبقة دور سياسيا رائد في تحرير المجتمع الجزائري ،وقيادتها لحزب جبهة التحرير الوطني .

هذا إضافة الى أن مساهمة أفراد الطبقة الوسطى في مختلف النشاطات العامة تعد مساهمة شكلية لا تتجاوز حدود التصويت في الانتخابات او العضوية في النقابات المهنية،مما يدل على انحصار دورها حيال ذلك وتراجعه،وعليه فان الشواهد الكمية و الكيفية للدراسة

تؤكد على تراجع الدور الاجتماعي و السياسي و الثقافي لأبناء الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

3/طبيعة انساق القيم الشائعةوخصائصها:

توصلت نتائج الدراسة لإعطاء تصور لأهم القيم الشائعة بين أفراد الطبقة الوسطى ،وارتباط ذلك بالتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري في الفترة الحالية.وقد خلصت الدراسة فيما يخص القيم المرتبطة بالتعليم ، على تمسك أفراد العينة بأهمية التعليم وبضرورة الدفاع عن هذه القيمة،ووعيهم بان هذه الأهمية لا ترتبط في الحياة العملية للحصول على دخل مرتفع،وهذا يؤكد على أن التعليم لم يعد يمثل قناة أساسية للحراك الاجتماعي أمام أبناء هذه الطبقة,

أما فيما يخص القيم المرتبطة بالعمل ،فقد توصلت النتائج الى ان العائد المادي المرتبط بالعمل هو المعيار الأساسي لاختيار العمل الذي يقوم به الفرد ،على شرط ان يرتبط ذلك في الوقت نفسه،برضا الفرد عن العمل الذي يدر هذا العائد ،بل يرتبط بالحصول على الثروة ايا كان مصدرها.

أما عن القيم المرتبطة بالدافعية و الانجاز فتشير الدراسة الى اعتزاز اغلب أفراد العينة بقيم الدافعية ،و الاعتماد على الذات ،وفي نفس الوقت يوافقون على ظهور قيم جديدة تخص الوساطة و المحسوبية ،كأساس للتوظيف وتبوء المناصب ،وهذا يدل على تجاور قيم الدافعية و الانجاز مع قيم الوساطة والمحسوبية،وان الموافقة على قيم الدافعية و الانجاز لا تعبر عن حقيقة ما هو كائن ،بل تعبر عما ينبغي أن يكون.

وإذا تطرقنا الى القيم المرتبطة بالنظرة المستقبلية تدل نتائج الدراسة إن أبناء الطبقة الوسطى الحالية عاشوا حياة أفضل من الأجيال السالفة ،وفي نفس الوقت أحسن من الأجيال اللاحقة، ذلك أن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في

تشكل الطبقة الوسطى واتساعها ،كانت لها انعكاسات ايجابية على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية،فمستوى معيشتها ،لم تعشه الأجيال السابقة–الآباء– بحكم ظروف الاستعمار ،وفي نفس الوقت تغير المعطيات في الفترة الحالية–التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري–ساهمت في تراجع أوضاع هذه الطبقة،وبالتالي أضفت نظرة تشاؤمية لمستقبل أبنائهم ،وهذا يدل على إحساس أفراد هذه الطبقة بالخطر و الخوف من المستقبل كسمة أساسية تحكم نظرة هذه الطبقة نحو المستقبل.

مما سبق نصل الى تحقق الفرضية الثالثة التي كشفت الستار عن الأفاق المستقبلية لأفراد الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري.